



الأمم المتحدة

# تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة الرابعة عشرة  
(٣١ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الستون

الملحق رقم ٣٩ (A/60/39)

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية  
الدورة الستون  
الملحق رقم ٣٩ (A/60/39)

## تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة الرابعة عشرة  
(٣١ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٥



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2345

## المحتويات

الفقرات	الصفحة	الفصل
١	١	الأول - المقررات التي اعتمدها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب .....
٨	٣٦-٢	الثاني - جزء الجلسات العامة الرفيعة المستوى .....
٨	٤-٢	ألف - افتتاح الدورة .....
٨	٦-٥	باء - تقديم التقارير بشأن التنفيذ .....
٨	٣٦-٧	جيم - المناقشة .....
١٦	٥٣-٣٧	الثالث - المناقشة المواضيعية: دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .....
٢١	٥٦-٥٤	الرابع - تقرير الفريق العامل .....
٢٢	٥٩-٥٧	الخامس - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب .....
٢٣	٦٢-٦٠	السادس - مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن دورتها الرابعة عشرة .....
٢٤	٦٤-٦٣	السابع - اختتام الدورة .....
٢٥	٧٢-٦٥	الثامن - المسائل التنظيمية .....
٢٥	٦٦-٦٥	ألف - موعد الدورة ومكان انعقادها .....
٢٥	٦٨	باء - الحضور .....
٢٦	٧٠-٦٩	جيم - انتخاب أعضاء المكتب .....
٢٦	٧٢-٧١	دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال .....

## المرفقات

- الأول - قائمة الحضور في الدورة الرابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ..... ٢٧
- الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الرابعة عشرة ..... ٣٠

## الفصل الأول

### المقررات التي اعتمدها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

١ - اعتمدت اللجنة الرفيعة المستوى المقررات التالية في دورتها الرابعة عشرة:

المقرر ١/١٤

#### استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تؤكد مجدداً شرعية واستمرار أهمية خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية<sup>(١)</sup>، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تشير إلى نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة، ومن بينها إعلان الألفية<sup>(٢)</sup> وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة،

وإذ تسلّم بأن البلدان النامية هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تشجيع وتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك ليس بوصفه بديلاً عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وإنما كعنصر مكمل له، وإذ تكرر الإعراب في هذا الصدد عن ضرورة أن يوفر المجتمع الدولي الدعم للبلدان النامية فيما تبذله من جهود لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تكرر الإعراب عن أهمية تقديم مساعدات إنمائية من جانب البلدان المتقدمة النمو من أجل دعم مسائل، من بينها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإذ تنوّه بالجهود الجاري بذلها للنهوض بفعالية المعونة وكفاءتها،

وقد نظرت في تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>(٣)</sup>،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٣) Corr.1 و SSC/14/1.

- ١ - **تخطيط علما مع التقدير** بقيام عدد متزايد من البلدان النامية، ومن بينها بلدان محورية، ببدء ورعاية أنشطة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب معدة لمنفعة عدد كبير من البلدان النامية، ومن بينها أنشطة للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛
- ٢ - **تؤكد** أهمية المساهمة المقدمة في إطار ترتيبات التعاون الثلاثي في تسهيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشجع البلدان النامية والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية ومراكز التفوق، مع الاستعانة عند الاقتضاء بالوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على استخلاص الدروس من الخبرات المكتسبة في مجال التعاون الثلاثي وإعداد برامج مبتكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- ٣ - **تشير** إلى الاجتماع الذي عقده مؤخرًا المنتدى المعني بالشراكة من أجل تعزيز فعالية التعاون الإنمائي، والذي اشترك في تنظيمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في باريس، في شباط/فبراير ٢٠٠٥؛
- ٤ - **تؤكد** ضرورة تعبئة موارد إضافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي؛
- ٥ - **تشجع** جميع الدول الأعضاء على توثيق التعاون فيما بينها في مجالات المصالح المشتركة حتى يمكنها التعامل بنهج استراتيجية مع التحديات والفرص والمخاطر المشتركة، بما في ذلك تلك التي تطرحها العولمة؛
- ٦ - **تسلم** بالدور الهام الذي تنهض به الآليات الإقليمية من قبيل جماعة دول الأنديز وحوار التعاون الآسيوي والجماعة الكاريبية ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والشراكة الآسيوية الأفريقية الجديدة والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، إلى مواصلة دعمه النشط لها؛
- ٧ - **تسلم** أيضًا بدور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى توثيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- ٨ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو والنامية ومؤسسات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك اللجان الإقليمية وشركاء التنمية الآخرون، على تكثيف الجهود المبذولة لدعم المبادرات القائمة فيما بين بلدان الجنوب المقصود بها أن تفيده بصورة خاصة

أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر النامية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الخارجة من صراعات والبلدان التي تعاني من حالات متأزمة، ابتغاء تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو أكثر إنصافاً؛

٩ - **تؤكد مجددًا** حاجة مؤسسات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك اللجان الإقليمية والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، إلى اتخاذ المزيد من التدابير المحددة لتحسين الترابط الشبكي وإمكانيات الاتصال فيما بين مراكز تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة وفيما بين البلدان النامية والمتقدمة النمو، وتعزيز شبكة مراكز التنسيق وتوسيع نطاقها لكي تشمل مراكز التنسيق في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك بالاستفادة من موقع "شبكة المعلومات من أجل التنمية" الكائن على الشبكة العالمية، من أجل تحسين تدفق المعلومات فيما يتعلق بالخبراء وأفضل الممارسات والحلول الإنمائية التي أثبتت نجاحتها في بلدان الجنوب، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة تكثيف التعاون الثلاثي لتسهيل استخدام الوسائل الإلكترونية من أجل تعزيز التبادل التعليمي والتقني فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

١٠ - **تلاحظ بعين الاهتمام** المناقشة المواضيعية بشأن مسألة "دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إحراز الأهداف الإنمائية للألفية"؛ وتدعو كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تدرج في تقاريرها الدورية عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(٢)</sup>، التي تقدمها لمجالس إدارتها فرعاً عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات اختصاص كل منها؛

١١ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء أن تضع في الاعتبار أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق المداولات التي ستجري في الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛

١٢ - **تحيط علماً مع التقدير** بإعلان يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر يوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، و**تشجع** الدول الأعضاء على تنظيم مناسبات في المستقبل من هذا القبيل لتوعية الجماهير بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٣ - **تطلب** إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها ابتغاء استكمال استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

١٤ - **تطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقريراً شاملاً إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الخامسة عشرة عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

## المقرر ٢/١٤

### الإطار العام لتشجيع التعاون فيما بين البلدان النامية وتفعيله

#### إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الذي أكد من جديد ضرورة مواصلة تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حدود الموارد المتاحة لها ككيان مستقل وكمركز تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة،

وإذ ترحب بالمبادرات التي تتخذ حالياً على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية والعالمية من أجل وضع آليات شراكة بين القطاعين العام والخاص تستهدف تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي التجارة والاستثمار وتوسيع نطاقه،

وإذ تحيط علماً بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدم إلى الدورة الرابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى<sup>(٤)</sup>،

١ - تحث المؤسسات والوكالات ذات الصلة التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي على إتباع المبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ومنها إطار النتائج الموحد للأمم المتحدة للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، كما اعتمدهما اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثالثة عشرة وأشارت إليها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، وذلك على صعيد وضع برامجها وصياغتها وتنفيذها وتقييمها والإبلاغ عنها؛

٢ - تحيط علماً بإطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وترحب بتوجهه الاستراتيجي، بما في ذلك التركيز على صياغة السياسات والبحث والحوار وتعميم مراعاة هذا المنظور، وإيجاد بيئة تمكينية ووضع آليات لتوسيع نطاق التعاون في قطاع الأعمال فيما بين بلدان الجنوب والمبادلات القائمة في المجال التكنولوجي

(٤) Corr.1 و SSC/14/1؛ وانظر SSC/14/2.

من أجل التخفيف من حدة الفقر، وتشجيع تبادل المعارف والحلول الموجودة لدى بلدان الجنوب في مجال التنمية؛

٣ - **تطلب** إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تقوم، لدى تنفيذ إطار التعاون الثالث الخاص بها، وبناء على طلب من الدول الأعضاء، بوضع مشاريع وبرامج مبتكرة مشتركة بين بلدان الجنوب يستعان بها مستقبلاً كنماذج تتبع كما هي أو بعد تكييفها، وتقديم الدعم من أجل تنفيذ تلك المشاريع والبرامج؛

٤ - **ترحب** بالمقرر المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤<sup>(٥)</sup> الذي اتخذته المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يقضي بإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جملة العوامل الحافزة للتنمية الفعالة على صعيد الإطار التمويلي المتعدد السنوات، بحيث يصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصراً شاملاً في جميع مجالات الممارسة الخمسة الخاصة بالبرنامج الإنمائي، **وتطلب** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وغيرها من الهيئات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك اللجان الإقليمية، أن تحذو هذا الحذو وتزيد من تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع أنشطتها الإنمائية، **وتطلب** في هذا الصدد إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تعمل بشكل وثيق مع هذه المؤسسات؛

٥ - **ترحب أيضاً** بما تظطلع به الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من عمل من أجل مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على إقامة آليات من شأنها أن تكفل زيادة الفعالية في تنفيذ السياسات والاتفاقات وخطط العمل المشتركة فيما بين بلدان الجنوب، **وتدعو** الوحدة الخاصة إلى أن تستفيد من الزخم الناشئ عن المؤتمرات الدولية المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمبادرات المتخذة في مجال التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي من أجل اتخاذ تدابير محددة للمتابعة والتنفيذ تستجيب للشواغل المشتركة بين البلدان النامية والمقررات المتخذة في هذه المنتديات. بما يتفق وأطر العمل الإنمائية دون الإقليمية والإقليمية التي تساهم في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(٦)</sup>؛

٦ - **تطلب** إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تكثيف دعمها للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز تنفيذ السياسات على صعيد بلدان الجنوب، ومواصلة العمل مع مراكز التنسيق الوطنية فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما منها مراكز البلدان الحورية،

(٥) المقرر ٣٢/٢٠٠٤.

قصد توسيع نطاق برامج التعاون الجيدة التنسيق القائمة فيما بين بلدان الجنوب لتشمل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٧ - **تطلب أيضاً** إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات والوكالات ذات الصلة التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وبالتشاور التام مع البلدان المعنية، بتحسين مستوى إقامة الشبكات فيما بين جميع العناصر الفاعلة في مجال التنمية، قصد تشجيع عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص تشمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية والقطاع الخاص؛

٨ - **تؤكد مجدداً** أن أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ستظل تمول من الموارد القائمة، وتشجع الوحدة الخاصة في نفس الوقت على استكشاف واتخاذ مبادرات إضافية لتعبئة الموارد بشكل مكثف ومبتكر من أجل استقطاب مزيد من الموارد، المالية منها والعينية، لتكملة الموارد العادية وغيرها من الأموال المخصصة للأنشطة التي يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب جزءاً منها؛

٩ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في وضع قوائم خبراء بلدان الجنوب المتاحة من خلال نظام معلومات الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، شبكة المعلومات من أجل التنمية، وتشجع الوحدة الخاصة على العمل بشكل أوثق مع المنظمات والوكالات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومع مركز الجنوب من أجل تعظيم إمكانات تلبية الشبكة للحاجة إلى المعلومات المتعلقة بالممارسات المثلى؛

١٠ - **تحيط علماً** بالجهود الرامية إلى زيادة توفير المعلومات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال وسائط الإعلام الإلكترونية والمطبوعة، و**تطلب** إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وغيرها من الهيئات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تقوم بتحليل الحجم المتزايد للمعلومات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ونشر معلومات نوعية وكمية صحيحة عن التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك ترتيبات التعاون الثلاثي، قصد توطيد آفاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

١١ - **تدعو** مكتب اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مواصلة عقد مشاورات ما بين الدورات بقصد مساعدة الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على متابعة مقررات اللجنة الرفيعة المستوى وتنفيذها وإحاطة الدول الأعضاء علماً بأنشطتها الجارية المتصلة بذلك؛

١٢ - **تطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الخامسة عشرة تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر.

## المقرر ٣/١٤

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تأخذ في اعتبارها الآراء المعرب عنها في دورتها الرابعة عشرة،

تقرر جدول الأعمال المؤقت التالي لدورها الخامسة عشرة التي ستعقد في عام

٢٠٠٧:

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى.
- ٣ - النظر في تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
  - (أ) تنفيذ المبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛
  - (ب) الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتخذة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ٤ - مناقشة موضوعية (سيحدد الموضوع على أساس المشاورات التي سيجريها مكتب اللجنة الرفيعة المستوى مع الدول الأعضاء).
- ٥ - اعتماد تقرير الفريق العامل.
- ٦ - إقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى.
- ٧ - مسائل أخرى.
- ٨ - اعتماد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن دورتها الخامسة عشرة.

## الفصل الثاني

### جزء الجلسات العامة الرفيعة المستوى

#### ألف - افتتاح الدورة

٢ - افتتح الدورة الرابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب رئيس اللجنة في دورتها الرابعة عشرة، الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة، الذي أدلى ببيان تمهيدي.

٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيان.

٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومستشار الأمم المتحدة الخاص لأفريقيا، ومدير الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

#### باء - تقديم التقارير بشأن التنفيذ

٥ - نظرت اللجنة الرفيعة المستوى في البندين ٢ و ٣ من جدول أعمالها في الجلسات المعقودة في ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٦ - وقدم مدير الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التقريرين التاليين:

(أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب (SSC/14/1 و Corr.1)؛

(ب) النظر في التقارير المقدمة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (SSC/14/2).

#### جيم - المناقشة

٧ - شملت المناقشة العامة للجنة الرفيعة المستوى استعراضا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لعام ١٩٧٨، واستراتيجية "التوجهات الجديدة" التي أيدها الجمعية العامة في قرارها ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ومقررات اللجنة نفسها. وتمثل أحد المواضيع التي برزت من المناقشة في الحاجة إلى تحديث استراتيجية "التوجهات الجديدة" من أجل الاستجابة للواقع الجديد. وتمثل واحد من مجالات الاهتمام الخاص في دور التعاون بين

بلدان الجنوب في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المواضيع الرئيسية الأخرى الحاجة إلى التعامل مع المسائل الدولية وغيرها من العقبات العامة الماثلة أمام التعاون بين بلدان الجنوب.

٨ - وأكدت المناقشة أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو أحد الأبعاد الهامة للتعاون الدولي من أجل التنمية الذي ازدادت أهميته مؤخرًا. ويساعد التعاون فيما بين البلدان النامية في تخفيف العناصر المناوئة في البيئة العالمية ويمكن تلك البلدان من الاستفادة من أوجه التكامل الاقتصادي والتكنولوجي التي ازدادت بقدر كبير في العقدين الماضيين. ومع ذلك، جرى التأكيد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يمثل علاجًا شاملًا للمشاكل وليس بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب.

٩ - وأعرب عن ترحيب عام بالتعاون "الثلاثي" (الذي تدعم فيه البلدان المتقدمة النمو التعاون فيما بين بلدان الجنوب). وساد اتفاق واسع النطاق على أن هناك حاجة لتوسيع نطاق أسلوب التعاون هذا وتعزيزه.

١٠ - ورأى الكثيرون أن دور البلدان المحورية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب دور هام، إلا أن هذا المفهوم لا يعبر عن كامل عملية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشار إلى أن وضع مفهوم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه ينطوي على دوائر تعاون مترابطة سيكون أقرب للواقع.

١١ - وعند تسليط الضوء على المجالات التي شهدت تقدماً بارزاً وتلك التي لم يتم فيها التصدي للتحديات، تقدمت الوفود بطائفة متنوعة من مقترحات العمل على النحو الوارد أدناه.

١٢ - وأشاد المتكلمون بالنمو الإيجابي والمشجع في التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال فترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤. فالتعاون فيما بين البلدان النامية يحدث تغييرات في جغرافيا العلاقات الدولية، خاصة في مجال التجارة، والتدفقات المالية، والتكامل الإقليمي. وقد برزت بعض البلدان النامية بوصفها أسواقاً هامة، حيث أصبحت من كبار المستثمرين في مجالات التكنولوجيا أو مورديها، ومن منتجي العقاقير الطبية، ومن مقدمي المساعدة التقنية والعون المالي. ويقوم عدد من البلدان النامية بتوفير التدريب والمنح الدراسية لآلاف من مواطني البلدان النامية الأخرى.

١٣ - وقد جعلت هذه التغييرات من المهم للبلدان النامية أن تعزز قدراتها المحلية على صياغة السياسات التجارية والإنمائية. وتطلب ذلك إنشاء روابط أقوى وتبادل المعلومات والمعارف فيما بين مقرري السياسات في البلدان النامية بشأن التجارة والاستثمار.

١٤ - وأدت الترتيبات الإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى إدماج التعاون فيما بين البلدان النامية في الأنشطة الرئيسية ويقوم عدد من البلدان المحورية بدعم العمليات المشتركة بين المناطق الإقليمية. فالشراكة الاستراتيجية الأفريقية - الآسيوية الجديدة، التي تم الاتفاق عليها في الذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر باندونغ لعام ١٩٥٥ في إندونيسيا، كانت تمثل تطورا ذا أهمية لا يستهان بها في الآونة الأخيرة.

١٥ - وقد أرست البلدان النامية السياسة والبيئة المؤسسية اللازمتين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووسعت نطاق المشاركة فيه لمختلف أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع المدني. وما يلزم الآن هو نهج استراتيجي للتحضير لدخول البلدان النامية إلى الأسواق العالمية، ووسيلة لقياس التقدم المحرز.

١٦ - وأشارت الوفود إلى عدد من المبادرات الخاصة فيما بين بلدان الجنوب وإلى التعاون الثلاثي، بما في ذلك التبادلات الزراعية، ومنتديات الأعمال الاقتصادية، ومؤتمرات التجارة والاستثمار، والمواقع الشاملة على الإنترنت لتبادل المعلومات. وأشار عدد من المتكلمين إلى الدور الخاص الذي تقوم به المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأعرب عن رأي مفاده أن مبادرة "الشبكات التكنولوجية" Technonet لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمثل إضافة قيّمة لقدرة البلدان النامية على تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وجرى النظر في إنشاء شبكة من المكتبات ومؤسسات البحث وغير ذلك من مراكز الاختصاص في آسيا وأفريقيا بغية تبادل الدراية الفنية والخبرات. وأثيرت نقطة مفادها أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الإدارة الفعالة للموارد المعدنية والطبيعية في بعض البلدان الأفريقية، حسب الاقتضاء، يمكن أن يحبط عمليات استغلالها بشكل غير مشروع، في حين أن زيادة التعاون في الاستفادة منها بصورة فعالة يمكن أن يزيد بدرجة كبيرة من الموارد المالية المتاحة للتنمية.

١٧ - وتم الإقرار بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكن أن يمثل عاملا في تحسين كفاءة العون وفعالته، مع التشديد في الوقت نفسه على السيطرة الوطنية على البرامج الإنمائية.

١٨ - يمكن أن يكون للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دور متعاظم في تحسين الحكم، ودرء الأزمات ومواجهتها، وكذلك في إعادة البناء فيما بعد الأزمات. فذلك التعاون ضروري للتغلب على نواحي القصور الجغرافية للبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، وللتغلب على جوانب المهشاشة والضعف الاقتصادي التي تشترك فيها مع أقل البلدان نموا. وتم الحث على إيلاء اهتمام خاص لمسائل التعليم، والأمن الغذائي، والسكان، والهجرة،

وجمع الإحصاءات وتحليلها، والتخفيف من آثار الكوارث، والصحة والأمراض المعدية، خاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشار إلى السياحة بوصفها مجالاً هاماً للتعاون فيما بين البلدان النامية.

١٩ - ولاحظ المتكلمون أن أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب جرى التشديد عليها على نحو مشترك من أشد البلدان ضعفاً وحرماناً، وهي أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويبحث كل من برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً للقرن ٢٠٠١-٢٠١٠، ومبادرة ألماني للبلدان النامية غير الساحلية، واستراتيجية موريشيوس للدول الجزرية الصغيرة النامية، على إيجاد تعاون مركّز فيما بين بلدان الجنوب من أجل معالجة مسائل المساعدة التقنية والمساعدة المالية، والوصول إلى الأسواق، ومعوقات النقل، وعدم كفاية الاتصالات.

٢٠ - وأعرب عن رأي مفاده أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تمثل مبادرة رئيسية بين بلدان الجنوب تحتاج إلى دعم من البلدان النامية الأخرى ومجتمع المانحين. وأشار إلى أن "آلية الأقران الأفريقية للاستعراض" التابعة للشراكة تمثل ابتكاراً هاماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الحكم السياسي والأمن.

٢١ - وفي أعقاب كارثة التسونامي في آسيا مؤخرًا، كان للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دور ملحوظ في توفير الإغاثة الإنسانية. وجرت الإشادة باستخدام صندوق التبرعات الاستثمارية للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في أعمال إعادة البناء بعد الكارثة. ويجري بالفعل التخطيط لبذل جهد مشترك فيما بين بلدان الجنوب لإنشاء نظام للإنذار بالكوارث.

٢٢ - وأشار عدد من الوفود إلى تزايد استخدام منظومة الأمم المتحدة للدراسة الفنية والإمدادات من بلدان الجنوب في البرامج الإنمائية والإنسانية للمنظومة. وخلصت تلك الوفود إلى أن استخدام حلول من بلدان الجنوب أمر فعال من حيث التكلفة، وغالباً ما يمثل الخيار الأكثر منطقية. غير أن تزايد استخدام ذلك الأسلوب يتطلب تحسين التنسيق والحكم. وأشار إلى أن استخدام "دليل عمليات" لبلدان الجنوب سيكون مفيداً في تشجيع وكالات الأمم المتحدة على زيادة تعميم ذلك الأسلوب وربما محاكاة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كفاءة أن يصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمثابة قوة محركة حقيقية للتنمية الفعالة.

٢٣ - ورغم أوجه النجاح التي تحققت عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، واجهت البلدان النامية تفاوتات هيكلية منتشرة في مجالات التجارة، والتمويل، والديون الخارجية، وحقوق الملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا، الأمر الذي حد من التعاون المفيد. وشدد عدد

من الوفود على ضرورة التصدي لهذه المشاكل الهيكلية. وقال البعض إن الأنظمة النقدية والمالية الدولية تحتاج إلى الإصلاح ليس لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وحسب، بل لمنع حدوث الأزمات أيضا. وفي حين أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يظل مسؤولية البلدان النامية في المقام الأول، فإن للبلدان المتقدمة النمو دور في إزالة العقبات الهيكلية وكفالة تجانس الأنظمة النقدية والاقتصادية والتجارية الدولية.

٢٤ - وكانت هناك مجموعة أخرى من عراويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب وهي عراويل هيكلية. فقد شكلت نظم الاتصالات وانعدام إمكانية الاتصال داخل البلدان النامية وفيما بينها مشكلة كبرى. ووردت الإشارة إلى مبادرة رئيسية لتحسين إمكانية الاتصال في أفريقيا بدعم من آسيا. كما أشير إلى نقص الدعم التقني وعدم اتساقه باعتبارهما عائقا أمام التعاون أدى إلى التخلي عن بعض المشاريع. وأشير إلى ضرورة زيادة توسيع نطاق تقاسم المعلومات والوعي بالحقائق في البلدان النامية الأخرى. وشُدّد في هذا السياق على أهمية مبادرة شبكة المعلومات لأغراض التنمية، المنبثقة عن الوحدة الخاصة. وارتئ أن هذه الشبكة ينبغي تطويرها بحيث تشكل قاعدة بيانات تضم المعلومات ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للبلدان والخبرة المتاحة بشأن مسائل معينة.

٢٥ - ورغم اجتذاب التعاون فيما بين بلدان الجنوب لقدر كبير من الدعم المالي المتزايد والفعال من جانب البلدان المتقدمة النمو، فإنه لم يجز الوفاء بالالتزامات المتفق عليها عموما من حيث مستوى المساعدة، ولا سيما فيما يتعلق ببلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لها. وأدى الافتقار إلى الموارد إلى الحد من نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب بجميع أشكاله وإمكانية قيامه، بما في ذلك تبادل الخبرات والممارسات الجيدة وتقاسم التكنولوجيا والمعلومات، والاضطلاع بالأنشطة المشتركة في مجال البحث والتطوير.

٢٦ - وهناك حاجة إلى توفير طرائق تمويل جديدة تستفيد من القطاع الخاص في البلدان المتقدمة والبلدان النامية معا. ودعيت البلدان المانحة إلى زيادة الموارد الرئيسية المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية دعم أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والإسهام بصورة أكبر في الصندوق الاستثماري للتبرعات من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وذكر أن صندوق بيريز-غيريرو الاستثماري للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية يحتاج إلى زيادة ملحوظة في مستوى الموارد.

٢٧ - وكانت هناك مبادرة أقاليمية مهمة تمثلت في القرار الذي اتخذته ثلاثة بلدان، أحدها من آسيا والآخر من أمريكا اللاتينية والثالث من أفريقيا، بأن تشترك بإحداث صندوق تمويل

برامج مشتركة فيما بين بلدان الجنوب للحد من الفقر. وستولى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إدارة الصندوق.

٢٨ - وواجه تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها البلدان النامية أيضا صعوبات. فلا بد أن تكون الأهداف والمبادرات قابلة للتنفيذ ويسهل التعامل معها إذا أريد لها أن تكون مثمرة. وذكر أن ثمة حاجة إلى توحيد جدول الأعمال الخاص ببلدان الجنوب وإنشاء آليات للتنسيق وإبقاء الأنشطة القائمة فيما بين بلدان الجنوب قيد الاستعراض على كافة الصعد، بدءا بالمستوى الثنائي فدون الإقليمي ثم الإقليمي والعالمي. وكان لا بد من تحقيق الموازنة بين أساليب ونهج تقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبصفة محددة، كان من الضروري رصد عمليات إدارة المعرفة؛ وبناء القدرات؛ وسد مختلف ضروب العجز التي تعاني منها البلدان النامية، بما في ذلك الفجوة الرقمية، وغيرها من الثغرات المؤسسية؛ والتوعية ونشر المعلومات.

٢٩ - ومع وجود اعتراف واسع النطاق بأهمية تقاسم المعرفة فيما بين بلدان الجنوب، أُشير إلى أن هناك أيضا حاجة إلى مشاريع ملموسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكانت هناك مطالب تدعو إلى الاستعانة على نحو أنشط بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان النامية بهدف تيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي. وشدد على أهمية التحليلات التي من شأنها إبراز الفرص القائمة.

٣٠ - وورد عدد من الإشارات إلى ضرورة تنسيق العمل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لكفالة تنفيذ توافق آراء مونتريري، والخطة المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والمبادرات المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وكانت هناك أيضا مبادرات مهمة فيما بين بلدان الجنوب في إطار توافق آراء سان باولو المنبثق عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٣١ - وشدد على أهمية ربط التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية بما في ذلك الارتقاء بوضع المرأة. واعتبر أن من المهم أن تسعى الوحدة الخاصة إلى الموازنة بين جدول الأعمال المشترك فيما بين بلدان الجنوب وبين الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق آليات للمساعدة في تنفيذ السياسات والاتفاقات وخطط العمل بقدر أكبر من الفعالية، مع التركيز بصورة خاصة على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا على وجه العموم. وحُث في هذا السياق على توثيق علاقات التنسيق فيما بين الوحدة الخاصة، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمستشار الخاص المعني بأفريقيا. وأشير بوجه

خاص إلى ضرورة التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. ولوحظ أن هناك حاجة إلى مزيد من التحليل لمعرفة الطريقة التي يمكن بها تطبيق النهج المتعلقة بالعلاقات فيما بين بلدان الجنوب على مشاكل التنمية، وكذلك ضرورة القيام بدراسة إمكانية الارتقاء بالمشاريع الناجحة إلى مستويات من شأنها أن تساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٢ - وفي سياق الاتفاقات التجارية الإقليمية، ذكر عدد من الوفود أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يعزز الكفاءة ويقلل التنافس فيما بين الأنداد في مجال التنمية ويُمكن من تحقيق وفورات الحجم ويجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويكفل قدرة أكبر على التفاوض ويوطد دعائم السلام والأمن. غير أن اتفاقات التجارة الإقليمية بحاجة إلى نهج تطلعي، وإلى تخفيض الحواجز التجارية لكي يساهم في زيادة مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وأشار إلى اتفاق كوتونو المبرم بين الاتحاد الأوروبي و ٧٧ بلدا من أفريقيا ومن منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ كمثال للتعاون الطموح فيما بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال الذي يقتضي زيادة مستويات التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع القيام في الوقت نفسه بتخفيض الحواجز أمام بلدان الشمال.

٣٣ - واعتبر قرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي القاضي بإدراج التعاون فيما بين الجنوب بوصفه إحدى العوامل الستة الدافعة للتنمية الفعالة مثلا مفيدا لمنظومة الأمم المتحدة برمتها في تعميم هذه الطريقة. وذكر أن هناك حاجة إلى إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صميم جميع البرامج الدولية دعما للتنمية، بما في ذلك برامج الوكالات المالية الدولية. وبتزايد الوكالات المشاركة في رفع مستويات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أصبح التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة أمرا مهما. ولاحظ بعض الوفود أن قسما وافرا من عمل المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشمل بالفعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشار إلى ضرورة تعزيز دور الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشددت الوفود في هذا الصدد على أن الوحدة الخاصة لها دور مؤسسي مهم في تعزيز وإدارة وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٤ - ويمكن أن تضطلع الوحدة الخاصة بدور متميز في إدارة المعارف ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة. ورحب بمقترح مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداعي إلى قيام الوحدة الخاصة بدعم المبادرات المبتكرة القائمة فيما بين بلدان الجنوب ونشر الدروس المستخلصة. وذكر أن للوحدة الخاصة أيضا دور مهم في التوعية ونشر المعلومات وجذب

اهتمام البلدان نحو فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشار في هذا الصدد إلى الاحتفال بيوم الأمم المتحدة الأول للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. واقترح أن تترجم منشورات الوحدة الخاصة المتعلقة بأفضل الممارسات والدروس المستخلصة إلى اللغات المحلية في البلدان النامية بهدف توزيعها على نطاق واسع.

٣٥ - وأشار إلى ضرورة تقديم تقارير عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أرض الواقع وتحليله بصورة موثوقة ومنهجية. ويتطلب الأمر كثيرا من العمل لتفعيل جهات التنسيق الوطنية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وستضطلع الوحدة الخاصة بدور استباقي في هذا الصدد. وشدد على ضرورة تعزيز جهات التنسيق الوطنية وتنشيط شبكتها.

٣٦ - وأهيب بالوحدة الخاصة أن تواصل التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وشجعت على تكثيف الجهود لجمع تبرعات جديدة لفائدة المبادرات المشتركة فيما بين بلدان الجنوب. وطلب إليها تحديدا أن تتعاون بصورة أوثق مع البلدان النامية الراغبة في توفير المساعدة الإنمائية والقادرة على توفيرها، ومع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما جرى التأكيد على ضرورة زيادة فاعلية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأثني على الوحدة الخاصة لقيامها بإجراء تغييرات على إطارها الثالث للتعاون (٢٠٠٥-٢٠٠٧) بناء على الدروس المستخلصة وضرورة ربط أنشطتها بالأهداف الإنمائية للألفية. واقترح أحد الوفود ضرورة مراجعة وضع الوحدة الخاصة بغية تعزيز قدرتها على العمل بصورة واسعة ومستقلة.

## الفصل الثالث

### المناقشة المواضيعية: دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٣٧ - نظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في البند ٤ من جدول أعمالها، المناقشة المواضيعية بشأن دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في جلستها الرابعة المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٣٨ - وتطرق وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لهذا الموضوع في خطاب رئيسي، كما نوقش في إطار ثلاث مجموعات للخبراء المشاركين في المناقشة. وتدارست المجموعة الأولى موضوعي "الحد من الفقر والجوع" و"العلم والتكنولوجيا والابتكار"؛ وتناولت الثانية المواضيع التالية: "فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" و"صحة الطفل والأم" و"دور المرأة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"؛ أما المجموعة الثالثة فقد نظرت في موضوعي "المياه والصرف الصحي" و"تحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة".

٣٩ - وأشار وكيل الأمين العام إلى أعمال الاقتصادي الأرجنتيني راوول بريبيش (الذي كانت أعماله الرائدة وراء عقد الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتأسيس مجموعة الـ ٧٧ في عام ١٩٦٤)، في معرض وصفه للخلفية التي يقوم عليها التعاون فيما بين البلدان النامية. وقال أن نمط العلاقات الاقتصادية التي تهيمن عليها البلدان المتقدمة النمو حال دون وضع البلدان النامية لروابط هيكلية أساسية فيما بينها، وهو ما يلزم لنمو التجارة والاستثمار والتعاون الفني. غير أنه تجرئ منذ الخمسينات عملية سياسية تهدف إلى علاج هذه الحالة، مما أفضى إلى تزايد التدفقات التجارية، وإن كانت العملية ما زالت "هشة".

٤٠ - وأشار وكيل الأمين العام خلال تطرقه للفرص الجديدة التي نشأت، وإن لم يجر الاعتراف بها على نطاق واسع، إلى مجالات المالية والتكنولوجيا. وقال أمثلة التعاون المالي شملت الجهود الرامية إلى إيجاد مؤسسات وآليات تملكها البلدان النامية وتديرها بالكامل. وأعرب وكيل الأمين العام عن تطلعه ليوم تملك فيه البلدان النامية مصارف إقليمية، وتقوم بتمويلها بالكامل بنفس الشكل. وأشار إلى ارتفاع مستوى التعاون التقني بين البلدان النامية، واستطرد قائلاً إن الاهتمام بالتعاون التكنولوجي يتزايد أيضاً. فثمة عدد من البلدان النامية يملك قدرات تكنولوجية متقدمة، بما في ذلك في مجال العلوم الحيوية. بل إن بعض البلدان النامية تملك حالياً قدرات أكثر تقدماً من تلك الموجودة في تلك البلدان المتقدمة النمو.

٤١ - وخلال تقديمه لأعضاء فريق المناقشين، قال مدير المناقشة، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا، إن من الأهمية التركيز على ما يمكن للبلدان النامية أن تفعله لنفسها وما يجب على المجتمع الدولي القيام به من أجل دعم جهودها. وأضاف أن ثمة حاجة إلى سياسات تعالج الشواغل الاقتصادية والاجتماعية على نحو متكامل.

٤٢ - وأشارت مقدمة الموضوع المعنون "الحد من الفقر والجوع: العلم والتكنولوجيا والابتكار" إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب "يندرج ضمن" كل واحد من الأهداف الإنمائية للألفية. وذكرت أن إحراز بعض البلدان النامية لتقدم كبير في اتجاه تحقيق الأهداف قد أفضى إلى بروز فرص متنوعة للتعاون. غير أنه لا توجد عصا سحرية لتحقيق الأهداف؛ فكل حالة من حالات التعاون ينبغي أن تعالج حسب ما يقتضيه واقعها. وسيحتاج الأمر إلى مزيج من التعاون التقني والتمويل والاستثمار ومدخلات أخرى. وبغية تحديد التركيبة الصحيحة، قد يكون من الضروري التساؤل عما يجب على كل بلد فعله لتحقيق الأهداف مع حلول ٢٠١٥، ثم نقلُ العمل إلى الحاضر. ومن الضروري أيضا العمل انطلاقا من المستوى المجتمعي فيما يخص تحديد المدخلات. فحيثما لا يقدر السكان على تسديد ثمن الخدمات اللازمة لتحقيق الأهداف، ينبغي ألا يُلزموا بالدفع. ويمكن أن يكون تقاسم التجارب والمعلومات فيما بين بلدان الجنوب عاملا في تشكيل الاستراتيجيات الوطنية؛ وحيثما يلزم العمل على الصعيد الإقليمي، يمكن للتعاون أن يكون فنيا أو أن يتم من خلال مشاريع مالية.

٤٣ - واستعرض مقدم موضوع "العلم والتكنولوجيا والابتكار" طائفة عريضة من الأعمال التي قد تجمع بلدان الجنوب، والتي تعد ممكنة وضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية. وأضاف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يكون له دوره في أمور كثيرة تمتد من البحث إلى تطبيق التكنولوجيا، ومن تدريب الموظفين إلى دعم المشتغلين بالأعمال الحرة. وأشار إلى أنه رغم عدم توافر الوقت اللازم لإجراء البحوث الأساسية، فإنه من الضروري تحديد ما يناسب كل حالة. وذكر أن بناء الهياكل الأساسية هو أحد الاحتياجات الرئيسية، وهو أمر يمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يوفر له الدعم التقني والمالي. وأشار إلى أن عدة بلدان نامية متوسطة الدخل اتفقت على أن تقدم كل واحدة منها منحا لمرحلة ما بعد الدكتوراة، من خلال أكاديمية العالم الثالث للعلوم.

٤٤ - وأبرزت المناقشة التي أعقبت العرض أهمية وضع السياسات المناسبة ومدى إلحاح تطوير البنية الأساسية المؤسسية والمادية. وهناك العديد من حالات النجاح الواضح في الحد من الفقر ورفع معدلات الالتحاق بالدراسة. وبناء على ذلك، ستطرح اقتراحات ملموسة

على مؤتمر قمة الجنوب الثاني المقبل (١٢-١٦ حزيران/يونيه، الدوحة، قطر). ويتطلب النهوض بهذه النماذج الناجحة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مساعدة مالية. وأشير إلى جامعة التجارة العالمية، التي أطلقت خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، باعتبارها مثالا لآلية عالمية للشراكة بين القطاعين العام والخاص تستهدف المساعدة في بناء القدرات المهنية في بلدان الجنوب من أجل النهوض بالتجارة وتبادل الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب.

٤٥ - وأعرب مقدمو مواضيع "فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" و"صحة الأطفال والأمهات" و"الأهداف الإنمائية للألفية" عن اتفاقهم على أنه من الممكن أن تتخذ على الفور تدابير عظيمة المنفعة لو اعتمدت سياسات ملائمة وطُورت القدرات اللازمة.

٤٦ - وعرض مقدم موضوع "فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" عرضاً مصوراً لشخص مصاب بداء الإيدز يبين الفرق الكبير الذي يحدثه العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات الرجعية. وقال إن الصور يمكن مشاهدتها في شكل ملصقات في جميع أنحاء أفريقيا غير أن المريض الذي يظهر فيها هو من هايتي. وأضاف أن هذه الرسالة التي تبعث الأمل قد عبرت عدة حدود، غير أن الواقع يختلف من بلد إلى آخر؛ إذ لا يزال العديد من الناس يموتون بسبب انعدام العلاج. وأشار إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب من شأنه تنشيط وضع السياسات واتخاذ إجراءات سياسية فيما يتعلق بطائفة واسعة من المتغيرات الرئيسية، مثل تحديد أسعار الأدوية وتوفيرها، فضلاً عن تدريب موظفي الرعاية الطبية وصرف أجورهم.

٤٧ - ولاحظ مقدم موضوع "صحة الطفل والأم" أن المعدلات الحالية لوفيات الأمهات والمواليد في البلدان الفقيرة هي نفس المعدلات التي كانت سائدة في البلدان الغربية منذ قرن من الزمن، قبل أن تنخفض بفضل إتباع سياسات حكومية تنسم بالتصميم. وهناك أدلة واضحة على أن بالإمكان تحقيق ذلك في البلدان النامية. وأشار إلى أن خبرة المنظمات غير الحكومية هي خبرة قيمة في هذا المجال، وينبغي الاستفادة منها في رسم سياسات الحكومات. وأضاف أنه ليست هناك حاجة إلى اكتشافات علمية جديدة، وإنما يجب فقط تطبيق ما هو معروف حالياً.

٤٨ - وشددت مقدمة موضوع "دور المرأة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" على أن تركيز السياسات على الأدوية في مجال الوقاية من الأمراض ينبغي ألا يصرف الانتباه عن أهمية توفير التغذية الكافية ومياه الشرب النقية في الحفاظ على الصحة. وينبغي للمسؤولين عن رسم السياسات لدى وضع أي استراتيجية تستهدف تخفيض الوفيات الناجمة عن

الأمراض والولادة أن يركزوا على الأحوال المحددة السائدة في كل بلد على حدة. ويجب عليهم أن يكفلوا إعفاء أشد الناس فقرا من أداء رسوم الاستفادة من الرعاية الطبية. مع العلم أن الفقيرات من الأمهات الحوامل والمرضعات هن أقل الناس قدرة على دفع تكاليف الرعاية الطبية. كما يجب النظر في كيفية تعويض البلدان الأفريقية عن نزوح ذوي الكفاءة منها، وهو ما دفع الكثير من موظفي الرعاية الطبية المؤهلين إلى الهجرة من أجل خدمة سكان البلدان المتقدمة النمو الميسورين.

٤٩ - وخلال المناقشة التي أعقبت العروض، أوضح المشاركون أن البلدان النامية يمكن أن تلعب دورا في تحسين الحالة الراهنة، من خلال ضمان تقديم الدعم الكافي للرعاية الصحية. كما أن من الضروري التصدي لمسألة الديون الدولية المستحقة على البلدان الفقيرة وإشراك القطاع الخاص في تقديم الرعاية الطبية.

٥٠ - وبرز مقدم موضوع "المياه والصرف الصحي" أهمية سياسات تحديد الأسعار في مجال تقديم خدمات المياه والصرف الصحي. وأضاف أنه يبدو من البديهي أن يعفى الفقراء من دفع مقابل عن هذه الخدمات، غير أنهم في الواقع يدفعون أكثر بكثير مما تدفعه الشرائح الميسورة في البلدان النامية نظرا إلى أنهم يضطرون إلى الحصول عليها من مقدمي هذه الخدمات في القطاع الخاص. وقد قدمت الحكومات والمجتمع المدني حلولاً مبتكرة لمشاكل الهياكل الأساسية غير الملائمة، بما في ذلك سياسة تتمثل في توفير ٢٠ لترا من الماء يوميا لكل فرد دون مقابل، وتوفير مراحيض بترية مجوفة ومهواة معدة للاستعمال في الأماكن التي تنعدم فيها مرافق الصرف الصحي.

٥١ - وأشار مقدم موضوع "تحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة" أن المدن صارت أكثر فأكثر تؤوي أعدادا متزايدة من السكان في البلدان النامية، مؤكدا الحاجة إلى تلبية احتياجات سكان المدن الجدد. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ينطوي على إمكانات هائلة من شأنها أن تتيح أساليب تقنية ومالية ومؤسسية للخروج بسرعة من المشاكل.

٥٢ - وأشار مقدم موضوع حملة الأهداف الإنمائية للألفية، التي كان قد أطلقها رئيس البرازيل لولا خلال المنتدى الاجتماعي العالمي المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، إلى أن معظم البلدان النامية قد أعدت تقاريرها الخاصة عن كيفية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه تم إعداد التقارير الإقليمية ودون الإقليمية استنادا إلى تلك التقارير الوطنية. وقد التزمت الحكومات بتحقيق الأهداف؛ وتهدف حملة الأهداف الإنمائية للألفية إلى إشراك أعضاء المجتمع المدني كدعاة لدى حكوماتهم. وتشارك في هذه الحملة على الصعيد العالمي منظمات حكومية تنتمي إلى ما يقرب من ١٠٠ بلد.

٥٣ - وفي ختام الجلسة، أقر مدير المناقشة بوجود صلة واضحة بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتدابير اللازم اتخاذها من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولاحظ العديد من المشاركين أن المناقشة المواضيعية أتت في وقت مناسب في سياق مؤتمر قمة الجنوب الثاني المرتقب عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في الدوحة ومؤتمر قمة استعراض إعلان الألفية (الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة) المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

## الفصل الرابع

### تقرير الفريق العامل

- ٥٤ - نظرت اللجنة الرفيعة المستوى، في جلستها الخامسة، المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، في البند ٥ من جدول أعمالها.
- ٥٥ - الرئيس والمقرر للفريق العامل ونائب رئيس اللجنة الرفيعة المستوى، السيد كازو سوناغا (اليابان)، قدم تقرير الفريق العامل.
- ٥٦ - اعتمدت اللجنة الرفيعة المستوى تقرير الفريق العامل.

## الفصل الخامس

### جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

- ٥٧ - نظرت اللجنة الرفيعة المستوى في البندين ٦ و ٧ من جدول أعمالها في جلستها الخامسة المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.
- ٥٨ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة الرفيعة المستوى جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة عشرة (انظر الفصل الأول، المقرر ٣/١٤).
- ٥٩ - وبنفس المقرر، أذنت اللجنة الرفيعة المستوى للرئيس بأن يتشاور مع ممثلي الدول الأعضاء بشأن المناقشة المواضيعية للدورة الخامسة عشرة وأن ينقل المقرر المتخذ بناء على هذه المشاورات إلى علم الدول الأعضاء قبل انعقاد الدورة الخامسة عشرة بزمّن كافٍ لتمكين الوفود من اتخاذ الإجراءات التحضيرية المناسبة.

## الفصل السادس

### مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن دورتها الرابعة عشرة

٦٠ - نظرت اللجنة الرفيعة المستوى، في جلستها الخامسة المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، في البند ٨ من جدول أعمالها.

٦١ - وقدم المقرر، محمد الفرنواني (مصر)، مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى.

٦٢ - اعتمدت اللجنة الرفيعة المستوى مشروع التقرير وعهدت إلى المقرر أمر استكمالها.

## الفصل السابع

### اختتام الدورة

٦٣ - أدلى المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيان ختامي في الجلسة الخامسة المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٦٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى أيضا ببيانات ختامية ممثلو مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومدير الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالإضافة إلى رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

## الفصل الثامن

### المسائل التنظيمية

#### ألف - موعد الدورة ومكان انعقادها

٦٥ - عقدت اللجنة الرفيعة المستوى دورتها الرابعة عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وقد سبقتها جلسة تنظيمية في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥.

٦٦ - والمعلومات عن إنشاء اللجنة الرفيعة المستوى وخلفتها وتاريخها وتطورها الزمني ودورها السابقة ترد في التقارير السابقة المقدمة من اللجنة إلى الجمعية العامة<sup>(٦)</sup>.

٦٧ - ووفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، عقدت الدورة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار الترتيبات الإجرائية المعتادة.

#### باء - الحضور

٦٨ - حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما حضرها دول ليست أعضاء تحتفظ ببعثة مراقب دائم في المقر؛ واللجان الإقليمية؛ وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والوكالات المتخصصة وكيانات أخرى؛ والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب؛ في دورات الجمعية العامة وأعمالها؛ والمنظمات الحكومية الدولية التي تحضر بصفة مراقب؛ ومنظمات ومؤسسات ووكالات القطاع الخاص التي تلقت دعوة لحضور المناقشة المواضيعية؛ والأفراد الذين تلقوا دعوة خاصة لحضور الدورة بوصفهم أعضاء مشاركين في المناقشة العامة. وللإطلاع على قائمة بالذين حضروا الدورة الرابعة عشرة، انظر المرفق الأول للتقرير الحالي.

(٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ والتصويب (A/35/39) و Corr.1؛ ونفس المرجع السابق، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/36/39)؛ ونفس المرجع السابق، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/38/39)؛ ونفس المرجع السابق، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/40/39)؛ ونفس المرجع السابق، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/42/39)؛ ونفس المرجع السابق، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/44/39)؛ ونفس المرجع السابق، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/46/39)؛ ونفس المرجع السابق، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/48/39)؛ ونفس المرجع السابق، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/50/39)؛ ونفس المرجع السابق، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/52/39)؛ ونفس المرجع السابق، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/54/39)؛ ونفس المرجع السابق، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/56/39)؛ ونفس المرجع السابق، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/58/39).

## جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٦٩ - انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتركية:

الرئيس

إيلاديو لوزاغوا، الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة

نواب الرئيس:

هيالمار و. هانسون (أيسلندا)

لوبلن ديليا (ألبانيا)

كازو سوناغا (اليابان)

المقرر:

محمد الفرنواني (مصر)

٧٠ - أقرت اللجنة الرفيعة المستوى توصية الرئيس بأن يعمل كازو سوناغا رئيساً للفريق العامل. وتم الاتفاق فيما بعد بأن يعمل الرئيس أيضاً مقرراً للفريق العامل.

## دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٧١ - عقدت اللجنة الرفيعة المستوى جلستها التنظيمية في نيويورك في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ لانتخاب مكتب الدورة الرابعة عشرة وإقرار جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل.

٧٢ - أقرت اللجنة الرفيعة المستوى جدول الأعمال المؤقت المشروح (SSC/14/L.2) وتنظيم الأعمال (SSC/14/L.3) لدورتها الرابعة عشرة. وستُعقد مناقشة عامة في الجلسات العامة في يومي ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بشأن البندين ٢ و ٣. وقد أُسندت إلى الفريق العامل، الذي تقرر أن يبدأ أعماله في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بنود جدول الأعمال ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من أجل المناقشة الموضوعية وأُنيط به أمر تقديم التوصيات إلى اللجنة. ولإطلاع على قائمة بالوثائق التي تنظر فيها اللجنة في دورتها الرابعة عشرة، انظر المرفق الثاني للتقرير الحالي.

## المرفق الأول

## قائمة الحضور في الدورة الرابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

١ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثلة في الدورة:

الأرجنتين	بيرو	ساموا	كينيا
أرمينيا	بيلاروس	السلفادور	لبنان
أسيبانيا	تايلند	سنغافورة	لكسمبرغ
إكوادور	تركيا	سورينام	ليسوتو
ألبانيا	ترينيداد وتوباغو	شيلي	ماليزيا
الإمارات العربية المتحدة	تشاد	صربيا والجبل الأسود	مدغشقر
إندونيسيا	توغو	الصين	مصر
أنغولا	تونس	عمان	المغرب
أوروغواي	جامايكا	غانا	المكسيك
أوغندا	الجزائر	غرينادا	ملديف
جمهورية إيران الإسلامية	جزر البهاما	غيانا	المملكة العربية السعودية
أيسلندا	جزر سليمان	غينيا - بيساو	موريتانيا
إيطاليا	جزر مارشال	فرنسا	ناميبيا
باراغواي	الجمهورية العربية الليبية	الفلبين	النمسا
باكستان	الجمهورية الدومينيكية	فتويلا	نيبال
البحرين	الجمهورية العربية السورية	فيجي	النيجر
البرازيل	جمهورية كوريا	قبرص	نيجيريا
بربادوس	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	قطر	الهند
البرتغال	جنوب أفريقيا	الكامرون	الولايات المتحدة الأمريكية
بروني دار السلام	الدانمرك	الكرسي الرسولي	اليابان
بلغاريا	الرأس الأخضر	كمبوديا	اليمن
بنن	رومانيا	كوبا	اليونان
بوتسوانا	زامبيا	كوت ديفوار	
بوركينافاسو	زمبابوي	كوستاريكا	
بولندا		كولومبيا	

- ٢ - وكانت هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ممثلة في الدورة:  
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ  
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية  
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة  
صندوق الأمم المتحدة للسكان  
برنامج الأغذية العالمي
- ٣ - وحضر الدورة ممثلو الوكالات المتخصصة التالية:  
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة  
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية  
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية  
منظمة الصحة العالمية  
المنظمة العالمية للملكية الفكرية  
المنظمة العالمية للسياحة
- ٤ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:  
الاتحاد الأفريقي  
الجماعة الكاريبية  
المنظمة الدولية للهجرة  
منظمة المؤتمر الإسلامي  
الشركاء في السكان والتنمية
- ٥ - وحضر الدورة كمراقبين ممثلو المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات التالية:  
اتحاد رابطات الموظفين الدوليين السابقين  
الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع الأساسية

- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية
- ٦ - وحضر الدورة الأفراد التالية أسماؤهم الذين تلقوا دعوات خاصة للمشاركة كمتكلمين رئيسيين و/أو مشاركين في حلقات النقاش:
- خوسيه أنتونيو أوكامبو (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية)
- إبراهيم أ. غمباري (مستشار الأمم المتحدة الخاص لشؤون أفريقيا)
- تشانديكا باهادور (مستشار شؤون السياسات، مشروع الأمم المتحدة للألفية)
- بي-تشيونغ لي (رئيس الاتحاد العالمي لمنظمات الهندسة)
- د. جوش روكسين (مدير برنامج تعزيز الصحة في البلدان النامية، معهد الأرض و كلية ميلمان للصحة العامة، جامعة كولومبيا في نيويورك)
- د. آلان روزنفيلد (عميد كلية ميلمان للصحة العامة، جامعة كولومبيا في نيويورك)
- ياسين فال (مستشار أقدم لشؤون السياسات، مشروع الأمم المتحدة للألفية)
- روبرتو لونتون (المدير التنفيذي، أمانة الشؤون الدولية والتنمية، المعهد الدولي لبحوث التنبؤات المناخية، جامعة كولومبيا)
- بييترو غارو (كلية الهندسة المعمارية، جامعة روما)
- سليل شطي (مدير، حملة أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية)

## المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون  
فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الرابعة عشرة

١ - كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الرابعة عشرة:

- (أ) الجلسة التنظيمية، نيويورك، ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ (SSC/14/L.1)؛
- (ب) جدول الأعمال المؤقت المشروح، بما في ذلك قائمة الوثائق (SSC/14/L.2)؛
- (ج) مذكرة من المدير بشأن إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال (SSC/14/L.3)؛
- (د) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (SSC/14/1 و Corr.1)؛
- (هـ) النظر في التقارير المقدمة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (SSC/14/2).